

قواعد تصريف الفعل الأجوف واشتقاقاته في شذا العرف والمهذب في علم التصريف نقد وتوجيه .

المدرس
عايد جدوع حنون
جامعة المثني / كلية التربية
قسم اللغة العربية

الخلاصة :

غايته من كتابة هذا البحث هي تيسير قواعد علم التصريف ، ولاسيما ما يتعلق منها بالفعل الأجوف . إذ وجدت أنّ القواعد الصرفية الموجودة في الكتب المنهجية لا يمكن تطبيقها على هذا النوع من الأفعال من دون الرجوع إلى الفلسفة والتأويل والتعليل مع إغفال الإشارة إلى بعض أنواعها كالمزيد مثلاً على الرغم من عدم انطباق القواعد الصرفية عليه من دون تعليل وتأويل يجتهده الأستاذ لتعليم طلابه ؛ لذا وضعت لهذا النوع من الأفعال قواعد سهلة وميسرة أخذاً بنظر الاعتبار مشابقتها للقاعدة الأصلية من دون فلسفة وتعليل .

ويمكن تلخيص أهم ما جاء بهذا البحث بما يأتي :

يوزن الفعل الأجوف بتحريك حرف العلة (العين) في الميزان بحركة من جنسه ، أما فاء الفعل فتتغير بحسب تغير الباب ، ونوع الفعل ، والتجرد والزيادة ، والإسناد ، وعند البناء للمجهول . وقد أشرت إلى ذلك خلال البحث ، وفي النتائج التي توصلت إليها .

أما القواعد التي اعتمدت عليها فلا تبحث عن الأصل اللغوي للفظة ، ولا عمّا أصاب الألفاظ من إعلال . وذكرت في البحث ما أغفلته الكتب المنهجية من موضوعاتٍ تتعلق بالفعل الأجوف وتحتاج إلى شرح وتوضيح . كما أشرت إلى اختلاف الصرفيين في أصل اشتقاق المشتقات وقاعدة اشتقاقها ، واختلافهم في صياغة اسم الفاعل واسم المفعول .

توطئة :

لقد وضع علماءنا الأوائل قواعد لكل علم من علوم اللغة العربية ، وكانت غايتهم من وضع تلك القواعد تعليمية ، إذ يستطيع المتعلم استناداً إلى القواعد الموضوعية التعرف على التغييرات التي تصيب جوانب كثيرة من اللغة العربية ، وقواعد علم التصريف كانت من أهم تلك القواعد الموضوعية ، وكانت تُدرس مع

قواعد علم النحو ، وكانت تلك القواعد سهلة وعامة في بداية تكوينها ، وكتاب سيبويه خير دليل على ذلك . إذ كانت القواعد الصرفية الموجودة فيه بمثابة حجر الأساس الذي يمكن الاستناد إليه في وضع قواعد فرعية أخرى تشمل جميع ألفاظ اللغة العربية ، لكنَّ علم المنطق وعلم الكلام والفلسفة والقياس وغير ذلك من العلوم الدينية والثقافية أخذت تغزو عقول علمائنا حتى صارت بمثابة مرجعيات يستندون إليها في وضع قواعدهم في جميع علوم العربية وعلم التصريف واحد من تلك العلوم . ثم أخذت علوم العربية تنفصل عن بعضها ، وصار كل واحد منها علماً مستقلاً بنفسه وله رجالته ، وصنفوا في ذلك المصنفات ، ثم سُرحت تلك المصنفات ، وُسُرحت الشروح ، فصارت عندنا مصنفات ، وشروح ، وشروح الشروح ؛ ونتيجة لذلك انحرفت علوم العربية عن جادتها التي رُسِمت لها ، وأعني بها : خدمة كلام الله عزَّ وجلَّ ، وصون اللسان العربي من اللحن والخطأ والزلل . وتحوّلت الوسيلة إلى غاية ، واختلفت وجهات النظر في تفسير القاعدة ، وسبب ذلك يعود إلى إطلاق العنان للفلسفة وغيرها من العلوم لتكون موجهة للقاعدة في العلوم العربية ومنها علم التصريف .

لكن ذلك لم يفت الغياري على لغتهم العربية فأطلقوا صرخاتهم بالدعوة إلى التيسير وإلغاء ما علق بعريبتنا ؛ لإعادتها إلى جادتها التي رُسِمت لها . ولاقت تلك الدعوات قبولاً واسعاً لدى المحدثين ، لكن فهمهم لها لم يكن موحداً بل اختلفت وجهات نظرهم في تفسيرها .

واعتمدت في هذا البحث على مثالين ليكونا شاهداً على ما أذهب إليه وهما كتابا (شذا العرف في فن الصرف) ، و (المهذب في علم التصريف) . فوجدت الاختصار المخل مع عدم الدقة في وضع القاعدة وتطبيقها في كتاب (شذا العرف في فن الصرف) ، واللجوء إلى التعليل والفلسفة والتأويل للوصول إلى القاعدة الصرفية الموضوعية في منهج علمي جديد في كتاب (المهذب في علم التصريف) ، ومن يطلع على هذا البحث المتواضع سيتبين له ذلك .

أما السبب الذي دفعني إلى كتابة هذا البحث فليس الانتقاص من هذه الكتب أو من قيمتها العلمية ؛ لأنَّ ذلك سوف يكون نكراناً للجميل فيها تعلمت ، ومنها نهلت ، ولولاها ما كنت . لكنني أريد القول : إنَّ انحراف علوم العربية عن جادتها - آنذاك - يعود إلى الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعقائدية التي كانت تحيط بالعلماء ، إذ كانت الدولة العربية في تلك الحقبة الزمنية تعيش في قوتها ، وكان العلماء يتزاحمون على قصور السلاطين ووزرائهم وقادتهم وأمرانهم من أجل المال والجاه وكلهم عرب ، وكانت الحكومة العربية تشجع الثقافات ولاسيما العربية ؛ للإفادة منها . وزماننا غير زمانهم ، وظروفنا غير ظروفهم ، فالغزو الثقافي الاستعماري فُتحت له الأبواب ، وعشعش في العقول ، وفرَّخ فيها ، والتزاحم على تعلم الإنجليزية والثقافات الأجنبية أخذ يتزايد ، والنفور من العربية أخذ يتزايد بسبب ما علق بها من فلسفةٍ وتأويلٍ وكثرة التعليلِ وغير ذلك مما انعكس سلباً على ثقافتنا وديننا ، فينبغي لنا أن نستفيد من دعوات التيسير ؛ لنعيد العربية إلى جادتها التي رُسِمت لها ؛ وبذلك نحافظ على ديننا ولغتنا هذه هي غايتي من البحث ، والله من وراء القصد ، وهو ولي التوفيق .

١ - الميزان الصرفي :

الميزان الصرفي هو المقياس الذي نقيس به ألفاظ اللغة العربية ؛ لمعرفة أوزانها وما يطرأ عليها من تغييرات . والغاية منه معرفة الأحرف الزائدة والمتحركة والساكنة ، كحذف أحد الأحرف الأصول أو قلبه . أما مادته فهي (ف ع ل) . فالفاء في الميزان يقابل الحرف الأول من الكلمة في الموزون ، والعين في الميزان يقابل الحرف الثاني من الكلمة في الموزون ، واللام يقابل الحرف الثالث من الكلمة ، علماً أنَّ حركات الميزان تتغير بتغير حركات الحرف المراد وزنه في الموزون .

ويُقَسَّم الصرفيون ألفاظ اللغة العربية على خمسة أنواع هي : (الألفاظ الثلاثية ، الألفاظ الزائدة على ثلاثة أحرف ، الألفاظ التي يحصل فيها حذف أو حذف ونقل ، الألفاظ التي يحصل فيها إبدال ، الألفاظ التي يحصل فيها إبدال وتغيير في ترتيب أحرف الكلمة (القلب المكاني))^(١) . والقاعدة الصرفية في وزن الألفاظ الثلاثية هي : ((إذا كانت الكلمة التي يُراد وزنها ثلاثية الأصول قُوبلت أصولها بمسمياتها في الميزان مع حركاتها وسكناتها ، ولا يُنظر إلى التغيير الذي يحصل فيها بسبب الإدغام))^(٢) .

الكتب المنهجية إلى الفعل الأجوف. وإذا كان المراد من قولهم : ((قُوبلت أصولها بمسمياتها)) أنه يشمل الفعل الأجوف مثل (قَامَ ، بَانَ ، خَافَ ، هَابَ) إذ إن أصولها - على رأيهم - (قَوْمَ ، بَيْنَ ، خَوْفَ ، هَيْبَ) فتكون في الميزان (قَوْمَ فَعَلَ) ، (بَيْنَ فَعَلَ) (فَعَلَ) ، (هَيْبَ - فَعَلَ) . فهذا فيه نظر ، والدليل على ما أذهب ما قاله ابن جني (ت هـ) في الخصائص : ((... وذلك كقولنا : الأصل في قَامَ : قَوْمَ ، وفي بَاغَ : بَيْعَ ، وفي طَالَ : طَوْلَ ، وفي خَافَ ، ونَامَ ، وهَابَ : خَوْفَ ، ونَوْمَ ، وهَيْبَ ... فهذا يوهم أن هذه الألفاظ وما كان نحوها - مما يُدعى أن له أصلاً يُخالف ظاهر لفظه ... وليس الأمر كذلك ده وذلك أنه لم يكن قط مع اللفظ به إلا على ما تراه وتسمعه))^(٣) .

، هَابَ) أصلية غير منقلبة عن واو أو ياء .
 وإستناداً إلى ذلك وضعت قاعدة صرفية خاصة بالفعل الأجوف أعتقد أنها سوف تحل إشكاليات صرفية كثيرة ومفادها : إن كل حرف علة ومدّ ولين غير زائد (ألف مسبوقه بفتحة ، واو مسبوقه بضمة ، ياء مسبوقه بكسرة من وجهة نظر الصرفيين . أو ألف طويلة ، واو طويلة ، ياء طويلة من وجهة نظر الأصواتيين) يُقابلة حرف في الميزان (العين) محرك بحركة من جنسه مع لحاظ ما يأتي :
 الفعل الأجوف مفتوحة في الماضي المجرد ، وفي المزيد الماضي والمضارع إذا جاء على صيغة (انْفَعَلَ - يَنْفَعُ) .

- تكون فاء الفعل الأجوف ساكنة في المضارع المجرد ، وفي المزيد الماضي والمضارع ما عدا صيغة (انْفَعَلَ - يَنْفَعُ) .
 واستناداً إلى هذه القاعدة تكون الأفعال (قَامَ ، بَانَ ، خَافَ ، هَابَ) على وزن (فَعَلَ) ، والأفعال (يَقُومُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، و (يَبِينُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، و (يَخَافُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، و (يَهَابُ) على وزن (يَفْعُلُ) .
 أمّا الأفعال المزيدة نحو (اقْتَادَ - يَفْتُها) ، و (اذْقَادَ - يَذْقَادُ) فتوزن على وفق هذه القاعدة على النحو الآتي :
 (اذْقَعَلَ) ، (يَفْتَدُ يَفْتَعَلُ) ، (اذْقَادَ انْفَعَلَ) ، (يَذْقَادُ يَذْفَعَلُ) .

٢- أبواب الفعل الثلاثي المجرد :

قسّم الصرفيون الفعل الثلاثي المجرد على ستة أبواب جمعها بعضهم في البيت الشعري الآتي :

وذكر مؤلفو كتاب المهذب بعض الضوابط التي يمكن بوساطتها التعرف على أبواب بعض الأفعال ، واستناداً إلى هذه الضوابط جعل الفعل الأجوف الواوي نحو (بَاخَ يَبُوحُ) و (بَارَ يَبُورُ) وأمثالهما من الباب ، و (جَعَلَ الفعل اليائي نحو (بَاتَ يَبِيْتُ) و (بَادَ يَبِيدُ) وأمثالهما من الباب الثاني^(٤) .
 (يَخَارُ) و (خَافَ يَخَافُ) وأمثالهما من

وحجتهم في ذلك إن أصل الفعل (بَاخَ) (بَوَخَ) على وزن (فَعَلَ) ، وأصل مضارعه (يَبُوحُ) (يَبُوحُ) على وزن (يَفْعُلُ) ، ويفسرون ذلك على النحو الآتي :

أصل الفعل (يَبْوُحُ) لى الحرف الصحيح قبلها للتخفيف وبقيت الواو ساكنة فصار (يَبْوُحُ) ، وهذا التفسير ينطبق أيضاً على الفعل (بَاتَ) على وزن (فَعَلَ) ، ومضارعه (يَبِيْتُ) على وزن (يَفْعُلُ) أيضاً . أما الفعل (حَارَ) فأصله - عندهم - (حَوْرَ) على وزن (فَعَلَ) ، ومضارعه (يَحَارُ) (يَفْعُلُ) . ويُفسرون ذلك على النحو الآتي :

أصل الفعل (يَدَوْرُ) نُقلت حركة الواو إلى الحرف الساكن الصحيح الذي قبلها فصار الفعل (يَدَوْرُ) ، وهذه الصورة ليس لها تجانس صوتي ؛ لأنَّ الفتحة ليست من جنس الواو ؛ لذا قُبِيت الواو ألفاً فصار (يَحَارُ) والعلة الصرفية في هذا النقل هي تحركها في _____ (يَحَوْرُ) ، وفتح ما قبلها _____ بسبب نقل الحركة (يَدَوْرُ) ^(١) . ولا يخفى على القارئ ما بهذه التعليلات من ضعف .

لذا أذهب إلى أنَّ (يَبْحَ يَبْوُحُ) من الباب الأول ، و(بَاتَ يَبِيْتُ) من الباب الثاني ، و(حَارَ يَحَارُ) من الباب الثالث . استناداً إلى القاعدة التي وضعتها سابقاً ، وعلى هذه القاعدة يصير (يَبْحَ يَبْوُحُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي ومضموم العين في المضارع (فتح ضم) فهو من الباب الأول ، و(بَاتَ يَبِيْتُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي ومكسور العين في المضارع (فتح كسر) فهو من الباب الثاني ، و(حَارَ يَحَارُ) على وزن (فَعَلَ يَفْعُلُ) مفتوح العين في الماضي ومفتوح العين في المضارع (فتحتان) فهو من الباب الثالث . وهذا يبعدنا عن البحث عن أصل الفعل ، ونقل الحركة ، و(يَحَارُ) القياس والتعليل الذي لا يقوم على دليل كما لاحظنا ذلك في علة قلب واو (يَحَوْرُ) إلى (يَحَارُ) ، فهم يعللون ذلك أنه صار بسبب تحركها بالفتحة ، ثم ينقلون الفتحة إلى الحرف الصحيح الذي قبلها وتبقى الواو ساكنة ، وبعد ذلك يقيسون على ما قبل النقل ، بعبارة أدق سبب قلب الواو إلى ألف - عندهم - يعود إلى أنَّ الواو كانت متحركة بالفتحة ثم نُقلت الفتحة إلى الفاء وبقيت الواو ساكنة ، وبعد ذلك يعودون ويقيسون عليها بوصفها كانت متحركة في الأصل !! وهذه التعليلات ليس لها ما يبررها من أدلة نقلية أو عقلية أو قياس ي يقبله العقل ، وهي افتراضية ومن حقنا أن نفترض مثلما افترضوا ، علماً أنَّ غايتنا من الافتراض هي تيسير القواعد الصرفية ليسهل حفظها بعيداً عن التعليل والتأويل والقياس ... إلخ .

٣- إسناد الفعل الأجوف إلى ضمائر الرفع المتحركة :

(٣ - ١) إسناد الفعل الماضي الأجوف المجرد إلى ضمائر الرفع المتحركة :

عند إسناد الفعل الماضي المجرد إلى ضمائر الرفع المتحركة يُبنى على السكون نحو (دَرَسَ))

() ، (خَافَ) تصير (قَمَّتْ) ، (بِتَ) ، (خَفَّتْ) ، ويعلل الصرفيون سبب تغيير حركة فاء الفعل الأجوف عند إسنادها إلى ضمائر الرفع المتحركة بقولهم : ((... ونُقل حركة العين إلى الفاء فيها ، لتكون حركة الفاء دالة على أنَّ العين واو في الأول ، وياء في الثاني ، تقول : بخلاف مضموم العين ومكسورها كَطَالَ وَخَافَ فلا تحويل فيهما وإنما تنقل حركة العين إلى الفاء ، للدلالة على البنية ، تقول : طَلَبْتُ وَخَفَّتْ بالضم في الأول والكسر في الثاني)) ^(٢) ، واختَصِرَ هذا القول في المهذب فيه : ((إذا أسند الفعل الأجوف إلى ضمير رفع متحرك حُرِّكت فاءه بالضم إذا كان من الباب الأول ، وحُرِّكت بالكسر إذا كان من الباب الثاني والرابع)) ^(٣) . ويعللون سبب حذف عين الفعل الأجوف بأدنه يعود إلى النقاء ساكنين ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

قَامَ + قَامَتْ + قَامَتْ + قَامَتْ

فعله حذف الألف تعود إلى النقاء ساكنين ، وعلة تحريك الفاء بالضم تعود إلى أنَّ الفعل من الباب الأول . وعلى الرغم من أنَّ الأصواتيين لم يوافقوا الصرفيين في هذه العلة ، أعني : علة حذف العين في الفعل بب النقاء ساكنين ، إذ ذهبوا إلى أنَّ ذلك يعود إلى تقصير العلة الطويلة وحذف شبه العلة فقد

واقفهم في علة تحريك فاء الفعل بالضم بوصفها من الباب الأول () ، ونفهم من كلامهم أن ذلك يكون

() + () () ()

لكنهم اقتصروا على قواعد الفعل الماضي الأجوف المجرد فقط من دون أي إشارة إلى الفعل الماضي الأجوف المزيد ، والفعلين المضارع والأمر في حالات التجرد والزيادة ، ويفهم من عدم ذكرها أن ما ذكرناه آنفاً ينطبق عليها أيضاً .

(٢-٣) إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة:

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، وغالباً ما يأتي الفعل الماضي الأجوف المزيد على الصيغ الآتية : (أَفْعَلْ ، أَنْفَعَلْ ، أَفْتَعَلْ ، اسْتَفْعَلْ) ، ومن أمثلة ذلك (انْقَادَ) ، و(اقتَادَ) ، فعند إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر يكون ذلك على النحو الآتي :

() () () () () ()

فقد حذفت عين الفعل أما ما قبلها فمُحَرَّرٌ كُ بالضم . ولو أنعمنا النظر في ما قاله الشيخ أحمد الحملوي : ((...)) وتنتقل حركة العين إلى الفاء فيها ...)) ، وما جاء في كتاب المهذب : ((... حُرِّكَتْ فَاوَهُ بِالضَّمِّ ...)) لوجدناه لا ينطبق على الفعل المزيد ؛ لأنَّ تحريك الفاء للدلالة على الحذف لا ينطبق على الفعل الماضي الأجوف المزيد إذا جاء على وزن (اَفْتَعَلَ) إذ إنَّ التحريك في هذا النوع من الأفعال يكون على التاء الزائدة وليس على الفاء

ولو قلنا : إنَّ تحريك التاء في هذه الصيغة بالضم هي للدلالة على حركة عينه ، فهذا سوف ينطبق على هذه الصيغة فماضي (اَقْتَادَ) (قَادَ) ، ومضارعه (يُقَوِّدُ) ، ومصدره (قَوِّدًا) . لكنَّه لا ينطبق على الفعل (صَادَ يَصْرِدُ) بعد الزيادة ، ويمكن توضيح ذلك بالمثال الآتي :

() + انصَادَتْ . انصُدْتُ) ، (انصُطَادٌ^(*) + انصُطَاذَتْ .

فلو قلنا : (انصُرِدْتُ) أو (انصُرِدْنَ) بالكسر فإنَّ ذلك سوف يؤدي إلى حصول لبس بين الفعل المبني للمعط والفعل المبني للمجهول (ما لم يُسم فاعله) ، والدليل على ذلك ما جاء في كتاب المهذب في موضوع إسناد الفعل الأجوف للفعل المبني للمجهول : ((... ويُعامل المزيد الأجوف مُعاملة المجرد منه إلا أنه عند إسناده إلى الضمير المتحرك نحذف عينه إذا كانت تُقلب ألفاً في الماضي المعلوم ويُكسر ما قبلها ...)) . استناداً إلى ما تقدم نستطيع القول : إنَّ قاعدة إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة تكون بحذف ألفه (عينه) وتحريك ما قبلها بالضم .

(٣-٣) إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المجردين إلى نون النسوة :

عند إسناد الفعلين المضارع والأمر المجردين إلى نون النسوة تُسَدَّكُنْ لام الفعل ، نحو (يَدْرُسُ يَدْرُسْنَ) (ادْرُسْنَ) . وفي حال إسناد الأفعال الأجوف الآتية : (يَقُومُ) - (قُمُ) ، (يَبِيْتُ) - (بِتْ) ، (يَخَافُ) -

() إلى نون النسوة تصير بعد الإسناد :

(يَقُومَنَّ مَنْ يَقُومَنَّ) ، والأمر (قُمَنَّ)

(يَبِيْتُنَّ يَبِيْتُنَّ) ، والأمر (بِتْنِ)

(يَخَافَنَّ يَخَافَنَّ) ، والأمر (خَفَنَّ) .

نلاحظ أنَّ إسناد هذه الأفعال إلى الضمانر لا يتوافق مع ما ذهب إليه الصرفيون بوصف الفعل الأول الباب الأول ، والفعل الثاني من الباب الثاني ، والفعل الثالث من الباب الرابع ؛ وذلك يعود إلى الأسباب الآتية :

- حركة الفاء في الفعلين (قَمَّتْ) في الماضي ، و(يَقْمُنُ) في المضارع مضمومة ، وحركة الفاء في الفعلين (بَتُّ) في الماضي ، و(يَبْتِنُ) في المضارع مكسورة ، أما حركة الفاء في الفعلين (خَفَّتْ) في الماضي مكسورة ، و(يَخْفَنُ) في المضارع مفتوحة ، وهذا لا يدل على أن هذا الفعل من الباب الرابع ؛ لأنَّ ضمهما في (قَمَّتْ) في الماضي ، و(يَقْمُنُ) في المضارع لا يدل على بابهما ، ولو كانت الضمة تدل على الباب جُعِلَ هذا الفعل من الباب الخامس ، وكذلك كسرهما في (بَتُّ) في الماضي ، و(يَبْتِنُ) في المضارع ظاهره ينطبق على الباب السادس . فالذي يبدو أنَّ سبب كسر خاء (خَفَّتْ) في الماضي لا يعود إلى أن أصلها كسرة ؛ ولكن لئلا يلتبس بأمره والمثال الآتي خير دليل على ذلك :

() + () () + ()

()

()

سبب الذي دفع الصرفيين إلى عدِّ هذا الفعل من الباب الرابع يعود إلى أنه كان في الأصل (خَوْفٌ) وهذا التعليل لا يقوم على حجة منطقية إذ لا وجود حقيقي للأصل الصرفي ، إنما هي قواعد افتراضية ، وقد أشار ابن جني إلى ذلك إذ قال : ((... فهذا يوهم أنَّ هذه الألفاظ وما كان نحوها مما يُدعى أنَّ له أصلاً يُخالف لفظه ... وليس الأمر كذلك بل بضده)) () وعدم التعليل خيرٌ من التعليل .

لكن يمكن القول : إنَّ حركة فاء هذه الأفعال تشير إلى أبوابها ، فالفعل (يَقْمُنُ) مضموم الفاء فهو من الباب الأول ، والفعل (يَبْتِنُ) مكسور الفاء فهو من الباب الثاني ، والفعل (يَخْفَنُ) مفتوح الفاء فهو من الباب الثالث .

(٣ - ٤) إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المزيدين إلى نون النسوة :

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة إسناد هذين الفعلين إلى الضمانر (نون النسوة ، ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة) ، وقواعد إسناد هذه الأفعال إلى (ألف الاثنين ، واو الجماعة ، ياء المخاطبة) لا تختلف كثيراً عن قواعد إسناد الفعل الصحيح ، وهي قواعد سهلة الحفظ ولا تحتاج إلى تعليل أو تأويل ، والذي يهمنا من تلك الضمانر (نون النسوة) . فعند إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المزيدين إلى نون النسوة يكون ذلك على النحو الآتي :

(يَنْقَادُ + نَنْ يَنْقَادَنَّ يَنْقَدَنَّ) على وزن (يَنْفَلَنُ) ، ، (انْقَدُ + نَنْ انْقَدَنَّ) على وزن (انْفَلَنُ) ، (يَقْتَادُ + نَنْ يَقْتَادَنَّ يَقْتَدَنَّ) على وزن (يَقْتَلَنُ) ، ، () + () على وزن (اَقْتَلَنُ) ، ، (يَسْتَقِيمُ + نَنْ يَسْتَقِيمُ يَسْتَقِيمَنَّ) على وزن (يَسْتَقِيلَنُ) ، ، (اسْتَقِمَّ + نَنْ) () (يَقِيلُ + نَنْ يَقِيلَنَّ يَقِيلَنَّ) على وزن (يَقِيلَنُ) () + () () .

نلاحظ أنَّ عين الفعل المضارع الأجوف المزيد قد حُذِفَتْ في الموزون والميزان ، وحُرِّكَ ما قبلها بالفتحة في صيغتي (يَقْتَلَنُ) ، و(يَقْتَلَنَّ) ، وبالكسرة في صيغتي (يَسْتَقِيلَنُ) ، و(يَقِيلَنَّ) ، وهذا ينطبق على فعل الأمر الأجوف المزيد أيضاً .

نستطيع القول استناداً إلى ما تقدم :

إذا أسند الفعل المضارع المزيد ، وفعل الأمر المزيد إلى نون النسوة تحذف عين الفعل منهما في الموزون والميزان ، ونُحَرِّكُ الحرف الذي يقع قبل العين بالفتحة إذا جاء على صيغتي (يَنْفَعَلُ) ، (يُقْتَعَلُ) وأمرهما ، ويُكسَرُ إذا جاء على صيغتي (يُسْتَفْعَلُ) ، (يُفْعَلُ) وأمرهما . وتحرك الحرف الذي يقع قبل العين المحذوفة ليس له علاقة بأصل الفعل .

٤ - بناء الفعل للمجهول (ما لم يُسم فاعله) من الفعل الأجوف :

أولاً : الفعل الماضي :

أ - الفعل الماضي الأجوف المجرد :

(أ - ١) الفعل الماضي الأجوف المجرد غير المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة :

يُصاغ الفعل المبني للمجهول من الفعل الماضي المجرد بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، نحو (دَرَسَ) .
دُرِسَ) أما الفعل الأجوف المجرد فقد سُمرعت في فائه ثلاث لغات (لهجات) هي :: (حِيَكْ) ، (بَاعَ بِيَع) .
() .

ج - الإشمام : وهو الاتيان بالفاء بحركة بين الضم والكسر ، ولا يظهر ذلك في الخط ، ولكنه يظهر في اللفظ ، فقد فُرِيَ قوله تعالى: (وَقِيلَ يَا أَرْضُ ابْلَعِي مَاءَكِ وَيَا سَمَاءُ أَقْلِعِي وَغِيضَ الْمَاءِ) شمام في (قيل ، وغيض) وهي قراءة الكس (هـ) ، ويعلل الصرفيون سبب وجود تلك اللغات في بما يأتي :

() أجوف واوي عند بنائه للمجهول يد عينه إلى أصلها () أوله و
فيصير (حُوكْ)() ي ي () ، ثم نقلب الواو إلى ياء ؛ لسكونها وكسر ما قبلها ، في ي
(يَكْ) أما الفعل (بِيَع) فبني للمجهول من الفعل (بَ) ؛ وذلك بإرجاع عينه إلى أصلها (بِيَع) ، ثم نضم
أوله ونكسر ما قبل آخره فيصير (بِيَع) ،
، وتُبقى الياء ساكنة فيصير الفعل (بِيَع) () ، ويعللون الإشمام بقولهم :() ويجوز في بناء الأجوف الواوي للمجهول أن نقول : قَالَ
(قَوْل) وبعد إجراء العمليات التي أجريت فيه ... أصبح (قَوْل) بضم فائه أو كسرهما . وتُنطق الفاء بين
هاتين الحركتين ، فلا نخلصها إلى الكسر ، ولا إلى الضم ... ويجوز الإشمام أيضاً في الأجوف اليائي (...)
() . والذي أراه أن لا داعي لذكر هذه التعليلات ، وإنما نكتفي بذكر اللغات المسموعة عن العرب فقط .والقاعدة الصرفية لوزن الفعل الماضي الأجوف المبني للمجهول غير المسند إلى الضمائر تكون بمقابلة
كل حرف علة في الموزون بحرف (العين) في الميزان مُحرك بحركة من جنسه ، أما حركة الفاء في
الموزون فنُدَقَل كما هي في الميزان . ويمكن توضيح ذلك بالأمثلة الآتية :أ - إخلاص الكسر : (حِيَكْ ، بِيَع) على وزن (فِعْل) .
() () :

ج - الإشمام : (بُيَع) على وزن (فُعل) ...

أما التعليلات الصرفية المذكورة آنفاً فيمكن الاستغناء عنها ؛ لأن المرجعية التي استند إليها العربي في
ذكر هذه الألفاظ كانت صوتية قائمة على السليقة البدوية والبيئة التي يعيش فيها . ولم تكن مرجعيتها في ذكر
هذه اللغات تعليلات الصرفيين وتأويلاتهم .

(أ - ٢) الفعل الماضي الأجوف المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة :

في حال إسناد الفعل الماضي الأجوف المبني للمجهول إلى ضمائر الرفع المتحركة تحذف عينه وتكسر

بناء للمعلوم ، وتضم إذا كانت تكسر في حال البناء للمعلوم فرقاً بين الصيغتين. نقول:
(جَكْتُ) في (حُكْتُ) ، و (بُعْتُ) في (بِعْتُ) ، و (خَفْتُ) في (خَفْتُ) . وهذه القاعدة واضحة لا تحتاج إلى
توضيح أكثر من ذلك ويمكن فهمها بسهولة .

ب - الفعل الماضي الأجوف المزيد :

ب ١- الفعل الماضي الأجوف المزيد غير المسند إلى الضمائر :

ونقصد به ما جاء من الفعل الماضي الأجوف المزيد على وزن (أَفْعَلَ ، انْفَعَلَ ، اِفْتَعَلَ ، اسْتَفْعَلَ) ، نحو (أَعَانَ ، انْقَادَ ، اِقْتَادَ ، اسْتَعَانَ) ، وتعامل هذه الأوزان على وفق قواعد الصرفيين معاملة الفعل الماضي الأجوف المجرد ، إذ سُمِعَت في فائه ثلاث لغات هي :

() (اِذْفَيْدَ) ، (اِقْتَادَ اِذْفَيْدَ) .

() () () :

() (اِذْفَيْدَ) ، (اِقْتَادَ اِذْفَيْدَ) .

وتعليقاتهم في هذا النوع من الأفعال لا تختلف عمّا مرّ ذكره في الفعل الماضي الأجوف المجرد ؛ لذا لا أريد تكرارها ، وإمّا اكتفي بذكر أوزانها على القواعد التي وضعتها .

() (اِذْفَيْدَ) على وزن (انْفَعَلَ) ، (اِقْتَادَ اِذْفَيْدَ) على وزن (اِفْتَعَلَ) .

() () () () :

- الإشمام : لا أعتقد ثمة قاعدة صرفية يمكن بواسطتها معرفة طبيعة الإشمام وقاعدة لفظه ، كما أتى لا أظن أن هنالك وزن صرفي له بوصفه يُلفظ ولا يُكتب .

نخلص من ذلك إلى أنّ حروف العلة (الواو الطويلة ، والياء الطويلة) قُوبِلت بالميزان بحرف (العين) وحركة من جنسها . أما الفاء فلم تُلازم السكون والفتح ، وسبب ذلك واضح ، وهو لنلا تلتبس بالفعل المبني للمعلوم ، وتماشياً مع ما سُمِعَ من اللهجات العربية يمكننا القول : إنّ إخلاص الكسر يشمل الفاء والعين ، وإخلاص الضم يشمل الفاء والعين أيضاً ، وبما أنّ حركة الفاء والعين في الإشمام لا تظهر بشكلٍ جلي في النطق فلا يمكن حصرها بقاعدة صرفية ، وإمّا اكتفي بما قاله الصرفيون فيها : ((وهو النطق بالفاء بين الكسر والضم ، وقلب عينه ياءً إن كانت واواً ، ولا يظهر الإشمام إلا في اللفظ)) (١) .

ب ٢- الفعل الماضي الأجوف المزيد المسند إلى الضمائر :

لقد أشار مؤلفو كتاب (المهذب في علم التصريف) إلى القاعدة الصرفية في إسناد الفعل الماضي الأ. المزيد المبني للمجهول المسند إلى ضمائر الرفع المتحركة إذ قالوا : ((... ويُعامل المزيد الأجوف معاملة المجرد منه إلا أنه عند إسناده إلى الضمير المتحرك تُحذف عينه إذا كانت تُقلب ألفاً في الماضي المعلوم ويُكسر ما قبلها ... ونقول عند إسنادها إلى الضمير الـ

((() . ومن يُنعم النظر في هذه القاعدة الصرفية يجد السهولة واليسر فيها .

وسبب كسر ما قبل العين المحذوفة ؛ لنلا يحصل لبسٌ بين الفعل الماضي الأجوف المزيد المبني للمعلوم ماضي الأجوف المزيد المبني للمجهول والمسند إلى الضمائر ، واستناداً

إلى القاعدة التي وضعتها يصير وزن (اِذْفَيْدُ) (اِذْفَيْتُ) ، ووزن (اِقْتَادُ) (اِقْتَادُتُ) .

ثانياً : الفعل المضارع :

أ- الفعل المضارع الأجوف المجرد :

أ ١- الفعل المضارع الأجوف المجرد غير المسند إلى نون النسوة :

يُصاغ الفعل المبني للمجهول من الفعل المضارع بضم أوله وفتح ما قبل آخره ، نحو (يُدْرَسُ - يَفْعَلُ) . (يُدْرَسُ - يَفْعَلُ) ، أما الفعل الأجوف (يَقُولُ) يصير (يُقَالُ) ، و(يَبِيْعُ) يصير (يُبَاعُ) ، و(يَخَافُ) يصير (يُخَافُ) . ويعلل الصرفيون ذلك بما يأتي :

نضم أول هذه الأفعال ونفتح ما قبل آخرها فتصير (يُقُولُ ، يُبَيِّعُ ، يُخَوِّفُ) ثم ننقل حركة حرف العلة إلى الساكن الذي قبله ؛ لتحركه وسكون ما قبله ؛ لأن ذلك يؤدي إلى ثقل الحركة على حرف العلة (يُقُولُ ، يُبَيِّعُ ، يُخَوِّفُ) ، يقولون بعد ذلك : إذا تأملنا (يُقُولُ ، يُبَيِّعُ) قبل نقل حركة حرف العلة إلى الساكن الصحيح الذي قبله وجدنا حرف العلة متحركاً ، فحرف العلة متحرك في _____ ، وإذا تأملنا ما قبله _____ مفتوحاً ؛ لذا فقد تحرك حرف العلة في الأصل وانفتح ما قبله بما آل إليه بنقل الحركة فوجب قلب حرف العلة ألفاً نظراً لهذا ، فنقول : (يُقَالُ ، يُبَاعُ ، يُخَافُ) .^(١)

وعند تطبيق القاعدة الصرفية التي وضعناها على هذا النوع من الأفعال نجد أنها تنطبق عليه من دون أي نقل في الحركات والبحث عن علة هذا النقل ، ويكون ذلك على النحو الآتي :

(يُقُولُ) (يُقَالُ) على وزن (يُفَعْلُ) ، ، (يُبَيِّعُ) (يُبَاعُ) على وزن (يُفَعْلُ) ، ، (يُخَافُ) (يُخَافُ) على وزن (يُفَعْلُ) .

واستناداً إلى ذلك يمكن القول : إن قاعدة صياغة الفعل المبني للمجهول من الفعل المضارع الأجوف المجرد غير المسند إلى نون النسوة تكون : بضم أوله وقلب عينه إلى ألف ، أما فاؤه فتبقى ساكنة في الميزان .

(أ- ٢) الفعل المضارع الأجوف المجرد المسند إلى نون النسوة :

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة إسناد الفعل المضارع الأجوف المجرد المبني للمجهول إلى نون النسوة ، ولكن هذا لا يعني أنه لا يجوز إسناد هذه الأفعال إلى الضمائر ، ولا سيما المتحركة منها ، فعند إسناد الفعل المضارع الأجوف المبني للمجهول إلى نون النسوة على وفق قواعد الصرفيين يكون ذلك على النحو الآتي :

(يُقَالُ) + ن (يُقَالَنَ) (يُقَلْنَ) ، ، (يُبَاعُ) + ن (يُبَاعَنَ) (بِعُرْنِي) ، ، (يُخَافُ) + ن (يُخَافَنَ) (يُخَافَنَ)

ويعتقدون أن هذا الإسناد يؤدي إلى التقاء ساكنين ، نتخلص من الساكن الأول (حرف العلة) بالحذف فتصير البنية : (يُقَالَنَ ، يُبَاعَنَ ، يُخَافَنَ) على وزن (يُقَلْنَ) . واستناداً إلى القواعد الصوتية فإن هذه البنية لم يحصل فيها التقاء ساكنين بل حصل فيها تقصير للعلة الطويلة (الألف) إلى علة قصيرة (الفتحة) ، وقاعدتهم في ذلك :

يُقَالَنَ (يُـ قُـ قَـ لَ نَ) (يُـ قُـ قَـ لَ نَ) يُقَلْنَ (يُـ قُـ قَـ لَ نَ) .
يُبَاعَنَ (يُـ بُـ بَـ عَ نَ) (يُـ بُـ بَـ عَ نَ) يُبِعْنَ (يُـ بُـ بَـ عَ نَ) .
يُخَافَنَ (يُـ خُـ خَـ فَ نَ) (يُـ خُـ خَـ فَ نَ) يُخَفْنَ (يُـ خُـ خَـ فَ نَ) .

وهاتان القاعدتان (الصرفية والصوتية) قواعد سهلة التطبيق وخالية من التعليل والتأويل . ويبدو أن سبب إغفالها من قبل الباحثين يعود إلى سهولتها إذ إن القواعد الصرفية التي تنطبق على الفعل الصحيح تنطبق عليها من دون أي تغيير ، ولو طبقنا القاعدة الجديدة عليها لا نجد أي تغيير أو تيسير أكثر مما سبق .

ب - الفعل المضارع الأجوف المزيد :

(ب - ١) الفعل المضارع الأجوف المزيد غير المسند إلى نون النسوة :

لم تُشر الكتب المنهجية إلى قاعدة صياغة الفعل المضارع الأجوف المزيد المبني للمجهول من الفعل المضارع الأجوف المزيد المبني للمعلوم . ولا أظن أن تعليقاتهم في هذه الصياغة تكون أسهل مما مر ذكره

واستناداً إلى القواعد التي وضعناها يكون ذلك على النحو الآتي :

نضم أوله ونقلب عينه إلى ألف ، أما فلحذي قبل العين فيُحرِّك بالفتحة في صيغتي (يُذْفَعَلُ) ، و (يُذْفَعَلُ) ، ويُسَدَّكُنْ في صيغتي (يُفَعَلُ) ، و (يُسَدِّتُفَعَلُ) في الميزان .

وسأوضح ذلك بالأمثلة الآتية :

(يَعْنِيثُ - يَفْعَلُ) ، (يَعَاثُ - يَفْعَلُ) ، ، (يُنْقَادُ - يَنْفَعَلُ) ، ، (يُقْتَادُ - يَفْتَعَلُ) ، (يُقْتَادُ - يَفْتَعَلُ) ، ، (يُسَدِّتُغِيثُ - يَسَدِّتُفَعَلُ) ، (يُسَدِّتُغَاثُ - يَسَدِّتُفَعَلُ) .

وهذه الأمثلة تتوافق مع اللسان العربي من دون الرجوع إلى أصل اللفظة ، واللجوء إلى التعليل .

(ب ٢) الفعل المضارع الأجوف المزيد المسند إلى نون النسوة :

لم تشر الكتب المنهجية إلى أي قاعدة أو مثال لمثل هذا النوع من الإسناد . لكنني استشفيت من قواعدهم الصرفية أن ذلك يكون على النحو الآتي :

(يُذْفَقَادُ + نَ يُذْفَقَادُ رُيُذْقَدُنَ) على وزن (يُذْفَلَنَ) ، ، (يُقْتَادُ + نَ يُقْتَادُ رُيُقْتَدُنَ) على وزن (يُقْتَلَنَ) ، ، (يُسَدِّقَامُ + نَ يُسَدِّقَامُ رُيُسَدِّقَمُنَ) على وزن (يُسَدِّقَلَنَ) ، ، (يُقَالُ - من أقال - + نَ يُقَالُنَ يُقَالُنَ) على وزن (يُقَلَنَ) .

نخلص مما تقدم إلى أن عين الفعل المضارع الأجوف المزيد تُحذف عند إسناده إلى نون النسوة ويُفتح ما قبلها دائماً .

أما فعل الأمر فلا يُبنى للمجهول ؛ لأنه يُستعمل للمخاطب ، والمبني للمجهول يُستعمل للغائب ، أما إذا أردنا أن نأمر بفعل مبني للمجهول فعلينا أن نأتي بمضارع الفعل المبني للمجهول مسبقاً بلام الأمر ن (لِيُقَامَ المهرجانُ) ، و (لِيُبَاعَ الزيتُ) .

٥ - اسم الفاعل :

عرّفه الشيخ أحمد الحماوي بأنّه ((ما اشتق من مصدر المبني للفاعل ، لمن وقع منه الفعل ، أو تعلق به)) (١) . وعرّفه مؤلفو كتاب المهذب بأنّه ((وصف مشتق من الفعل المبني للمعلوم ، الذي وقع منه الفعل أو قام به . ويدل على الحدوث والتجدد)) (٢) .

ومن يُنعم النظر في هذين التعريفين يجد فيهما اختلافاً واضحاً ، فالشيخ الحماوي يرى أن اشتقاق اسم الفاعل يكون من المصدر ، ومؤلفو كتاب المهذب يقولون : إنه مشتق من الفعل ، وهذا الاختلاف تعود جذوره إلى اختلاف العلماء في أصل الاشتقاق . فقد ذهب البصريون إلى أن المصدر هو الأصل الذي اشتقت منه المشتقات ، وذهب الكوفيون إلى أن الفعل هو الأصل الذي اشتقت منه المشتقات ، وذهب غيرهم إلى أن كلاً من الفعل والمصدر أصل مستقل بنفسه (٣) .

وما ذهب إليه مؤلفو كتاب المهذب بوصف اسم الفاعل مشتق من الفعل المبني للمعلوم يتفق مع ما ذهب إليه الأوائل ولاسيما ممن يُعد من البصريين وهم - على سبيل المثال لا الحصر - ، ابن مالك (ت هـ) (هـ) . فقد قال ابن مالك في تعريف اسم الفاعل : ((الصفة الدالة على

فاعل جارية في التذكير والتأنيث على المضارع من أفعالها لمعناه ، أو معنى الماضي)) (٤) ، وهو عند الرضي ((ما اشتق من فعل لمن قام به الحدوث)) (٥) .

(٥ ٢) القاعدة الصرفية في اشتقاق اسم الفاعل من الثلاثي المجرد :

القاعدة الصرفية التي استند إليها الشيخ الحماوي في صياغة اسم الفاعل من مصدر المبني للمعلوم هي قوله : ((وهو من الثلاثي على وزن فاعل نحو ناصر ، وضارب ...)) (٦) ، يقصد بقوله من الثلاثي : (المصدر الثلاثي) استناداً إلى ما جاء في التعريف ، وذلك الاشتقاق يكون على النحو الآتي :

ومما تجدر الإشارة إليه أن صيغتي (مُنْفَعَلٌ) و(مُنْفَعَلٌ) من الفعل الأجوف المزيد أمثال (مُنْقَادٌ) و(مُمْتَنَزٌ) ونحوها يتساوى فيها اسم الفاعل واسم المفعول ، ولانستطيع التفريق بينهما إلا من ذكرهما في سياق أو إدخالهما في جملة () :

(الزهرُ مُمْتَنَزٌ) () .
 ف(مُمْتَنَزٌ) في الجملة الأولى اسم فاعل ، وفي الثانية اسم مفعول . واستناداً إلى ذلك يكون وزن اللفظة في الجملة الأولى (مُنْفَعَلٌ) بكسر العين ، وفي الثانية (مُنْفَعَلٌ) بفتح العين .
 ولو سُئِلَ عن سبب كسر العين في وزن (مُمْتَنَزٌ) في الجملة الأولى ، وفتحها في وزن الجملة الثانية ، يكون الجواب استناداً إلى قاعدة اشتقاق اسم الفاعل واسم المفعول من الفعل غير الثلاثي ، وفحواها : يُشْتَقُّ اسم الفاعل بضم أوله وكسر ما قبل آخره ، ويُشْتَقُّ اسم المفعول بضم أوله وفتح ما قبل آخره . والقاعدة ورة تتوافق مع قواعد وزن اسم المفعول وتُخالف قواعد وزن اسم الفاعل . لذا لجأ الصرفيون إلى التعليل ويكون ذلك - على رأيهم - على النحو الآتي :

أصل (مُنْقَادٌ) (مُنْقَوْدٌ) فُلبِت الواو ألفاً لتحركها وانفتاح ما قبلها () . ونفهم من كلامهم أن ذلك يحصل في موزون فقط ، أما الميزان فتبقى فيه العين مكسورة ، ويبدو أن هذا التعليل به حاجة إلى نظر ؛ لأن هذا الأصل من افتراض الصرفيين ليس له وجود حقيقي في اللغة العربية جاؤا به ليتوافق مع قواعدهم الصرفية الموضوعية . لذا أذهب إلى أن تكون القاعدة الصرفية لصياغة اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي على النحو :

يُصاغ اسم الفاعل من الفعل غير الثلاثي من مضارعه بإبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل آخره إذا كان حرفاً صحيحاً نحو (تَزَلُّزٌ يَدْتَزَلُّزُ مَتَزَلُّزٌ) . أما إذا كان حرف علة فَتَقْدَرُ عليه في الموزون وتذكر في الميزان نحو(مُمْتَنَزٌ مُنْفَعَلٌ)، (مُنْقَادٌ مُنْفَعَلٌ) ، (مُعِينٌ) (مُسَدِّغِيثٌ مُسَدِّفَعَلٌ) ونحوها ، واستناداً إلى هذه القاعدة نستغني عن البحث عن الأصل والتعليل .

٦ - اسم المفعول :

(٦-١) تعريف اسم المفعول :

قال الشيخ الحملاوي في تعريف اسم المفعول : ((هو ما اشتقَّ من مصدر المبني للمجهول ، لمن وقع عليه الفعل)) () ، وعرفه مؤلفو كتاب المهذب بأنه ((وصفٌ عارضٌ مصوغٌ من الفعل المبني للمجهول ليدل على ما وقع عليه الفعل)) () .

ولا يخفى علينا ما بهذين التعريفين من اختلاف في ما يُشْتَقُّ منه اسم المفعول ، فيرى الحملاوي أن اشتقاق اسم المفعول من مصدر المبني للمجهول ، ومؤلفو كتاب المهذب يرون أن اشتقاقه من الفعل المبني للمجهول . وذكرت آنفاً أن هذا الاختلاف تعود جذوره إلى اختلاف النحاة في أصل اشتقاق المشتق . واتفق مع مؤلفي كتاب المهذب في اشتقاق اسم المفعول من الفعل المبني للمجهول ، وأعجب مما قاله الشيخ الحملاوي إذ لم أسمع بمصدر المبني للمجهول من قبل ! ولاتوجد إشارة لمثل هذا التعريف في المصادر القديمة () .

() القاعدة الصرفية في اشتقاق اسم المفعول

وغير الثلاثي الأجوف :
 يُصاغ اسم المفعول من الفعل الثلاثي المجرد على وزن (مَفْعُول) نحو (كَتَبَ) ()

وعند تطبيق هذه القاعدة على الفعل الأجوف مثل (قَيْلٌ ، بَيْعٌ) يكون ذلك على النحو الآتي :
 (قَيْلٌ مَقْوُولٌ) ، (بَيْعٌ مَبْيُوعٌ) . وهذه الألفاظ غير مستعملة في اللسان العربي ، واسم المفعول المستعمل من هذه الأفعال في اللسان العربي هو (مَقْوُولٌ من قَيْلٌ) ، (مَبْيُوعٌ من بَيْعٌ) .

وبدلاً من وضع قاعدة تتناسب مع اللسان العربي أخذوا يقدرّون ، ويعلّون ، ويقيسون وهذا يتنافى مع الغاية التي وُضعت من أجلها علوم اللغة العربية . وقول مؤلفي كتاب المهذب خير دليل على ما أذهب إليه ، إذ قالوا في قاعدة اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف الواوي (قِيلَ ، صِينٌ ، نِيمٌ) : ((قَدَّرَ الصَّرْفِيُّونَ أَنَّ أَوَّلَ الصِّيغَةِ (مَفْعُولٌ) . فَالْأَوَّلُ أَصْلُهُ (مَقْوُولٌ) ، وَالثَّانِي (مَصُووُنٌ) ، وَالثَّلَاثُ (مَنْوُومٌ) بِوَاوَيْنِ ، حَذَفْنَا الْوَاوَ الزَّائِدَةَ ، ثُمَّ ضَمَّتْ عَيْنَ الْكَلِمَةِ لِمُنَاسِبَةِ الْوَاوَ فَأَصْبَحَتْ : (مَقْوُولٌ) وَ(مَصُونٌ) وَ(مَنْوومٌ) عَلَى وَزْنِ (مَفْعَلٌ) ، وَهَذَا هُوَ رَأْيُ الْخَلِيلِ . وَيُرَى بَعْضُهُمْ أَنَّنَا حَذَفْنَا الْوَاوَ الْأَوَّلَى أَيَّ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ، وَضَمَّتْ فَاءَ الْكَلِمَةِ لِمُنَاسِبَةِ الْوَاوَ ، فَأَصْبَحَتْ (مَقْوُولٌ) ، وَ(مَصُونٌ) وَ(مَنْوومٌ) عَلَى وَزْنِ (مَقْوُولٌ) . وَهَذَا هُوَ رَأْيُ ((

وقالوا في اشتقاق اسم المفعول من الأفعال الأجوف اليائية (بِيعَ ، زِيدَ ، صَرِيدَ) : ((إِنَّ أَصْلَهَا (مَبْيُوعٌ) ، (مَزْيُودٌ) ، (مَصْيُودٌ) عَلَى وَزْنِ (مَفْعُولٌ) فَحَذَفْنَا الْوَاوَ الزَّائِدَةَ ، ثُمَّ كَسَرْنَا مَا قَبْلَ الْيَاءِ فَصَارَتْ (مَبْيَعٌ) وَ(مَزِيدٌ) وَ(مَعِيدٌ) بِوَزْنِ (مَفْعَلٌ) وَهَذَا رَأْيُ الْخَلِيلِ . وَيَقُولُ رَأْيٌ آخَرَ : إِذَّنَّا حَذَفْنَا الْيَاءَ أَيَّ عَيْنِ الْكَلِمَةِ ثُمَّ قَلَبْنَا الْوَاوَ يَاءً وَكَسَرْنَا مَا قَبْلَهَا لِلْفَرْقِ بَيْنَ الْأَجْوْفِ الْيَائِي وَالْأَجْوْفِ الْوَاوي فَأَصْبَحَتْ (مَبْيَعٌ) وَ(مَزِيدٌ) وَ(مَعِيدٌ) بِوَزْنِ (مَفْعِلٌ) وَهُوَ رَأْيُ الْأَخْفَشِ)) .

هذه هي آراء الأوائل التي نقلها مؤلفو كتاب المهذب ، لكنهم لم يشيروا إلى المصادر التي نقلوا منها هذه الآراء ؛ ليتسنى للباحث والقارئ معرفتها والرجوع إليها ، إلا أنني وجدت سيبويه يقول : ((وتقول الياء: مَبْيَعٌ مَهْيَبٌ العين وأذهبت لأنه يلتقي يجعلوها هذا الياء جعلتها بيضن عليهم يتبعوها الياء الوجه عندهم كلامهم يقبلوا ياء ومشيبٌ قولهم: مخيوط ومبيوعٌ فشبهوها بصيودٍ وغيوري حيث يخرجها فتهمز)) .

ومما تجدر الإشارة إليه أيضاً أنهم قالوا في موضع آخر : ((مَقْوُولٌ (أصلها مَقْوُولٌ و ل - اسم مفعول من قال - نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوَ الْأَوَّلَى إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا ، فَاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ وَمَقْوُولٌ - حُذِفَتِ الْوَاوَ الثَّانِيَةُ فَأَصْبَحَتْ (مَقْوُولٌ) - مَفْعَلٌ ، وَمِثْلُهَا مَعُودٌ ، مَعُومٌ ، مَسُودٌ ، مَبْيَعٌ (أصلها مَبْيُوعٌ - اسم مفعول من بَاعَ - ، نُقِلَتْ حَرَكَةُ الْوَاوَ الْأَوَّلَى إِلَى السَّاكِنِ الصَّحِيحِ قَبْلَهَا ، فَاجْتَمَعَ السَّاكِنَانِ - مَبْيُوعٌ ع - حُذِفَتِ الْوَاوَ فَأَصْبَحَ مَبْيَعٌ ، نُ كَسْرَةً فَأَصْبَحَتْ مَبْيَعٌ) مَفْعَلٌ . وَمِثْلُهَا مَطْرِبٌ ، مَسِيرٌ)) .

تستطيع القول استناداً إلى ما تقدّم : إنَّ هذه الفلسفة الطويلة ، واختلاف وجهات النظر فيها يعود سببها إلى تحمّل قاعدة اشتقاق اسم المفعول من الفعل السالم ما ليس لها ، وفي ما ذهبوا إليه نظر إذ إنهم أخطؤوا في ما قالوه هم ، فما ظنك بالمتعلمين؟! وأعني بذلك : ما اطلعنا عليه من قول مؤلفي كتاب المهذب المذكور آنفاً . إذ ذهبوا إلى أنَّ (مَقْوُولٌ) مشتقٌّ من قَالَ ، وَ(مَبْيَعٌ) مشتقٌّ من بَاعَ ، وَهَذَا مُخَالَفٌ لِلْقَاعِدَةِ الصَّرْفِيَّةِ الَّتِي لِيَهَا وَهِيَ : إِنَّ اسْمَ الْمَفْعُولِ مُشْتَقٌّ مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَجْهُولِ وَلَيْسَ مِنَ الْفِعْلِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ كَمَا هُوَ مَذْكَورٌ فِي تَعْرِيفِهِمْ لِاسْمِ الْمَفْعُولِ .

وذكروا في موضع آخر أنَّ بعض المحدثين قد التفت إلى ما في هذه الفلسفة من تعقيد ، ومن هؤلاء الدكتور عبد الله دروش إذ ذهب إلى أنه ينبغي أن تكون قاعدة صوغ اسم المفعول من الفعل الأجوف من مضارعه المبني للمعلوم مع إبدال حرف المضارعة ميماً () ، والذي يُسَوِّغُ رَأْيَهُ هَذَا مَدَى التَّشَابُهِ بَيْنَ اسْمِ الْمَفْعُولِ الْمَشْتَقِّ مِنَ الْفِعْلِ الْأَجْوْفِ وَفِعْلِهِ الْمَضَارِعِ الْمَبْنِيِّ لِلْمَعْلُومِ ، وَذَلِكَ يَكُونُ عَلَى النُّحُوِّ الْآتِي :

(يَقْوُولٌ) () () (يَبْيَعُ) (مَبْيَعٌ) عَلَى وَزْنِ (مَفْعَلٌ) .

الثاني : ما تمخض عن القواعد الصرفية :

- . كل ألفاظ اللغة العربية أصلية وغير منقلبة عن أصل .
- . لا وجود للإعلال في اللسان العربي إلا من وجهة نظر الصرفيين .
- . الأفعال الأجوفة مثل (خَافَ يَخَافُ) ، و (هَابَ وَيَهَابُ) ونحوها من الباب الثالث وليس من الباب

الثالث : ما لم تشر إليه الكتب المنهجية :

- . لم تشر الكتب المنهجية إلى قواعد إسناد الفعل الماضي الأجوف المزيد إلى ضمائر الرفع المتحركة ، ولا إلى قواعد إسناد الفعلين المضارع والأمر الأجوفين المجردين والمزيدين إلى نون النسوة ، وقد وضحت ذلك خلال البحث استناداً إلى القواعد الجديدة .
- . لم تشر الكتب المنهجية إلى قواعد بناء الفعل المضارع الأجوف المجرد المسند إلى نون النسوة ، وغير المسند إلى نون النسوة ، والمزيد المسند إلى نون النسوة للمجهول على الرغم من عدم انطباق قواعدهم الصرفية الموضوعية عليه من دون تعليل وقياس ، وقد وضحت ذلك خلال البحث استناداً إلى القواعد الجديدة .

الرابع : ما اختلفت فيه الكتب المنهجية :

- . اختلفت الكتب المنهجية في أصل اشتقاق المشتقات ، أهو من المصدر أم من الفعل ؟ والصواب إنَّها تُشتق من الفعل - وهو ما ذهب إليه مؤلفو كتاب المهذب - وليس من المصدر - وهو ما ذهب إليه الشيخ أحمد الحملوي - ، وذكرت أسباب ذلك في موضعها .
- . اختلفت الكتب المنهجية في قاعدة اشتقاق المشتقات ، أهى من المصدر أم الفعل ؟ والصواب إنَّها تُشتق من الفعل - وهو ما ذهب إليه مؤلفو كتاب المهذب - وليس من المصدر - وهو ما ذهب إليه الشيخ أحمد الحملوي - .

الخامس : ما اختلف فيه العلماء :

- . اختلفت وجهات نظر العلماء في صياغة اسم الفاعل من (جَاءَ) ونحوه من الأفعال ، وسبب ذلك يعود إلى قواعدهم الصرفية واختلاف مرجعياتهم الفلسفية في التأويل والتعليل .
- . انشغال أصحاب الكتب المنهجية بالفلسفة والتعليل أبعدهم عن معرفة القاعدة الصرفية الأصلية التي وضعها سيبويه واعتمدها العلماء من بعده في اشتقاق اسم المفعول من الفعل الأجوف ، وهي قاعدة سهلة التطبيق ، وبعيدة عن الفلسفة والتعليل .

الإحالات والحواشي :

- (١) ينظر : شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي : ٢١ ؛ و المهذب في علم التصريف ، الدكتو هاشم طه شلاش والدكتور صلاح مهدي الفرطوسي و الدكتور عبد الجليل عبيد : ٤٧ - ٤٨ .
- (٢) المهذب : ٤٨ .
- (٣) ينظر : م . ن : ٣٥٠ - ٣٥١ .
- (٤) الخصائص ، أبو الفتح عثمان بن جني : ٢٦٩ / ١ .
- (٥) ينظر : المهذب : ٥٧ .
- (٦) ينظر : م . ن : ٦٦ .
- (٧) ينظر : م . ن : ٦٩ .
- (٨) ينظر : م . ن : ٧٦ .
- (٩) ينظر : م . ن : ٣٥٠ - ٣٥١ .
- (١٠) شذا العرف : ٦٢ .
- (١١) المهذب : ١١٨ .
- (١٢) ينظر : دراسات في علم أصوات العربية ، داوود عبد : ١٣٩ - ١٤٨ .
- (*) أصلها (اصْدَاد) قبل إبدال تاء الافتعال بالطاء ؛ وذلك لانعدام الانسجام الصوتي بين تاء الكلمة وفانها .
- (١٣) المهذب : ١٤٩ .
- (١٤) سورة البقرة : ٢٣٩ .
- (١٥) الخصائص : ٢٦٩ / ١ .
- (١٦) سورة هود : ٤٤ .
- (١٧) ينظر : مُعجم القراءات القرآنية ، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم : ٣٩٠ / ٢ .
- (١٨) ينظر : المهذب : ١٤٦ - ١٤٧ .
- (١٩) م . ن : ١٤٧ .
- (٢٠) م . ن : ١٤٨ .
- (٢١) م . ن : ١٤٩ .
- (٢٢) ينظر : م . ن : ١٥١ - ١٥٢ .
- (٢٣) شذا العرف : ٧٤ .
- (٢٤) المهذب : ٢٥٢ .
- (٢٥) ينظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري : (المسألة الثامنة والعشرون) ٢٣٥ - ٢٤٥ / ١ .
- (٢٦) تسهيل الفوائد ، ابن مالك : ١٣٦ .
- (٢٧) شرح كافية ابن الحاجب ، الرضي الاسترآبادي : ٤٨٣ / ٣ .
- (٢٨) شذا العرف : ٧٤ .
- (٢٩) المهذب : ٢٥٢ .
- (٣٠) م . ن : ٢٥٣ .
- (٣١) م . ن : ٢٥٣ .
- (٣٢) م . ن : ٢٥٥ - ٢٥٦ .
- (٣٣) ينظر : م . ن : ٥١ - ٥٢ .
- (٣٤) شعر زهير بن أبي سلمى ، تحقيق فخر الدين قباوة : ١٦٥ .
- (٣٥) يُنظر : ٣ من البحث (موضوع الميزان الصرفي) .

- (*) ألف الفعل الأجوف لا تُقلب إلى همزة بل تُبدل بهمزة ، يُنظر : ١٦ من البحث (موضوع الإعلال بالقلب) .
- (٣٦) ينظر : المهذب : (هامش) ٥٢ ، ولم أجد هذا القول في كتاب سيبويه .
- (٣٧) ينظر : م . ن : ٢٥٥ .
- (٣٨) شذا العرف : ٧٤ .
- (٣٩) ينظر : المهذب : ٢٥٦ .
- (٤٠) ينظر : ٣ من البحث .
- (٤١) ينظر : المهذب : ٢٥٧ - ٢٥٨ .
- (٤٢) ينظر : م . ن : ٢٥٧ .
- (٤٣) شذا العرف : ٧٥ .
- (٤٤) المهذب : ٢٦٦ .
- (٤٥) ينظر : شرح المراح في التصريف ، بدر الدين العيني : ١٢٩ ؛ وشرح المفصل ، ابن يعيش : ٨٠ / ٦ على سبيل المثال لا الحصر .
- (٤٦) ينظر : المهذب : ٢٦٦ .
- (٤٧) م . ن : ٢٦٨ .
- (٤٨) م . ن : ٢٦٨ .
- (٤٩) كتاب سيبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر : ٣٤٨ / ٤ .
- (٥٠) المهذب : ٤٩ .
- (٥١) ينظر : دراسات في علم الصرف ، الدكتور عبد الله درويش : ٤٨ .
- (٥٢) المهذب : ٢٦٩ .
- (٥٣) كتاب سيبويه : ٣٤٩ / ٤ .
- (٥٤) ينظر : شذا العرف : ٧٥ ؛ والمهذب : ٢٦٧ .
- (٥٥) شذا العرف : ١٣٥ ؛ وينظر : المهذب : ٣١٣ - ٣١٤ .
- (٥٦) المهذب : ٣١٢ .
- (٥٧) م . ن : ٣١٤ .
- (٥٨) ينظر : كتاب سيبويه : ٤٣٣ / ٤ .
- (٥٩) المهذب : ٣١٤ .
- (٦٠) م . ن : ٣١٤ .
- (٦١) ينظر : م . ن : ٧١ .
- (٦٢) سورة الكهف : ٧٩ .

روافد البحث :

- () القرآن الكريم .
- () نصاب في مسائل الخلاف ، كمال الدين أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (هـ) ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، () .
- () تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، أبو عبد الله جمال الدين محمد بن مالك الطائي (ت هـ) ، تحقيق محمد كامل بركات ، دار الكتاب العربي ، القاهرة (هـ -) .
- () العلمية بيروت ، ط (هـ -) .
- () دراسات في علم أصوات العربية ، الدكتور داوود عبدة ، مؤسسة الصباح ، الكويت (د . ت) .
- () دراسات في علم الصرف ، الدكتور عبد الله درويش ، مطبعة الرسالة ، القاهرة ، ط () .
- () شذا العرف في فن الصرف ، الشيخ أحمد الحملاوي ، دار الكتب للطباعة والنشر ، جامعة الموصل ، ()
- () شرح كافية ابن الحاجب ، رضي الدين محمد بن الحسن الاسترابادي (ت هـ) ، قدم له الدكتور أميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط (هـ -) .
- () شرح المراح في التصريف ، بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت هـ) ، تحقيق الدكتور عبد الستار جواد ، مطبعة الرشيد ، بغداد () .
- () شرح المفصل ، موفق الدين بن يعيد (هـ) ، (عالم الكتب - بيروت ، ومكتبة المنتبي - القاهرة) ، (د . ت) .
- () شعر زهير بن أبي سلمى صنعة الأعم الشنتمري ، تحقيق فخر الدين قباوة ، المكتبة العربية ، حلب ، (هـ -) .
- () معجم القراءات القرآنية ، الدكتور أحمد مختار عمر والدكتور عبد العال سالم مكرم ، عالم الكتب ، بيروت ، ط () .
- () كتاب سبويه ، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (ت هـ) ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مطبعة المدني ، القاهرة ، ط (هـ -) .
- () المهذب في علم التصريف ، د . هاشم طه شلاش وآخرون ، مطبعة التعليم العالي ، الموصل (د .) .

Abstrac

My aim in writing of this research is to facilitate the conjunction of verbs , particularly with regard to the defective verb . It found that the existing conjunction rules of Morphology can apply to this type of acts without reference to the philosophy and interpretation and reasoning with reference to the omission of certain kinds Almazid example, despite the lack of application of Morphology rules them without explanation and interpretation the professor does his best to teach students; therefore developed This type of acts of easy and soft into account the proximity of the base from the original philosophy and without explanation.

Can be summarized as this was the most important research, including the following:

MOVED weighed act defective verb characters (Ein (A)) movement in the balance of sex, while the act Q. solved by changing the door, and the type of act, impartiality and increase, and backing and, when construction of the unknown. I have to search through, and in the findings.

The rules adopted by not looking for linguistic origin of the word, in terms of what happened to above .

The curriculum programs reported that the omission books methodological issues relating already defective verb and needed to explain and clarify.

As I pointed to the difference in the origin active participle derive derivatives and base their precursors, and differences in the formulation of the active participle and passive participle .